

## رأي في المفعول المطلق

للدكتور محمد حسن عواد

الجامعة الأردنية

### سبب التسمية

الإطلاق - لغة - الإرسال والتخلية. يقال: أطلقت الأسير إذا خلّيت سبيله ورفعت قيود الأسر. والمفعول المطلق هو المفعول المرسل من كل قيد أو صلة. وهو المفعول الحقيقي للفاعل. وإن كنت مريداً تقييده فقيدته إطلاقاً. قال ابن السراج: "والمصدر هو المفعول حقيقة"<sup>(١)</sup>. وقال ابن يعيش: "المصدر هو المفعول الحقيقي لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود"<sup>(٢)</sup>. وقال ابن هشام: هو الذي يصدق عليه قولنا مفعول صدقاً غير مقيد بالجار<sup>(٣)</sup>. وقال السيوطي: "إنما سمي مفعولاً لأنه لم يقيد بحرف جر كالمفعول به، وله، وفيه، ومعه"<sup>(٤)</sup>. وقال أيضاً: "هو المفعول حقيقة لأنه هو الذي يحدثه الفاعل"<sup>(٥)</sup>. وقال الرضي: "هو المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفعله، ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلاً"<sup>(٦)</sup>.

والقول بمصدرية المفعول المطلق قول غير مطرد عند النحاة من جهة صحة إطلاق هذا المفعول على المصدر وغيره. وقول الرضي "ما فعله فاعل الفعل المذكور وفعله" مبني على المسامحة وعدم التفريق بين الأثر،

(١) الأصول في النحو: ١٩٠/١.

(٢) شرح المفصل: ١١٠/١.

(٣) أوضح المسالك: ٣٣/٢.

(٤) همع الهوامع: ٩٤/٣.

(٥) همع الهوامع: ٩٤/٣.

(٦) شرح الكافية: ١١٣/١، وانظر في حد المفعول المطلق أيضاً المرتجل: ١٥٩، والتصريح على التوضيح ٣٢٣/١، وحاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى ٨٤/٢.

وهو المفعول المطلق، وبين المصدر الذي هو التأثير كما سيأتي عن السيد أمير بادشاه.

قد يقال: أليس زيد في "ضرب عمرو زيدا" هو ما فعله الفاعل؟ والجواب: هو النفي، لأن "زيداً" في الجملة وقع عليه فعل الفاعل ولم يفعله، خلافاً للضرب في "ضرب زيد ضرباً" فهو ما فعله الفاعل<sup>(٧)</sup>.

### هل المفعول المطلق مصدر:

واني لمحدثك الآن عن مسألة من مسائل المفعول المطلق هي أم الباب، وعليها المعول. فإذا استقام النظر فيها وسار على نهج لاحب تحقق لنا من الفوائد ما لا يحصى، وإذا أخطأ النظر صرنا إلى ما صار إليه سلفنا من النحاة من الاضطراب وكثرة الحدود المفضية إلى حقيقة واحدة، والصائرة إلى مآل لا يتعدد، أو هكذا هو الظن. والقضية دائرة على حقيقة المفعول المطلق: ما هي؟ وقد رأيت الكثرة الكاثرة ممن قرأت لهم من النحاة يقولون بمصدرية المفعول المطلق، ورأيت طائفة منهم تقول بصحة إطلاق المفعول المطلق على المصدر وغيره. ورأيت نظم هذه المقولات في إطارين:

الإطار الأول: وينتظم مقولات الفريق الأول.

الإطار الثاني: وينتظم مقولات الفريق الثاني.

وإنك لو اجد في كل إطار ما يشكل. فعسى أن نخرج من هذه الإشكالات بشيء يبعث على الرضا ويدعو إلى السكينة.

الإطار الأول:

---

(٧) للاستئناس: شذور الذهب (٢٢٦).

ينتظم هذا الإطار - كما قلت - مقولات الكثرة الكثيرة من النحاة، وهم القائلون بمصدرية المفعول المطلق. وسترى أن مقولات هذا الفريق يعترتها التناقض والاضطراب وشيء غير قليل من الحيرة، وتتحلّ في النهاية إلى صحة إطلاق المفعول المطلق على المصدر وغيره. وإنك لتجد للنحوي الواحد غير رأي واحد. وها نحن نسوق بعضاً من أقوالهم، إذ لا سبيل إلى حصرها جميعاً في هذا المقام فضلاً عن التماثل الواقع فيها.

قال سيبويه: "قعد قعدة سوء، وقعد قعدتين لما عمل في الحدث عمل في المرة والمرتين، وما يكون ضرباً منه. فمن ذلك: قعد القرفصاء، واشتمل الصماء، ورجع القهقري، لأنه ضرب من فعله الذي أخذ منه"<sup>(٨)</sup>.

وقال ابن السراج: "ومصدر الفعل الذي يعمل فعله فيه يجيء على ضروب: فربما ذكر توكيداً نحو قولك: قمت قياماً، وجلست جلوساً، فليس في هذا أكثر من أنك أكدت فعلك بذكرك مصدره. وضرب ثان تذكره للفائدة نحو قولك: ضربت زيداً ضرباً شديداً... وكذلك إذا قلت: ضربت ضربتين وضربات"<sup>(٩)</sup>.

وقال الزمخشري: "هو المصدر - أي المفعول المطلق - سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه ويسميه سيبويه الحدث والحدثان، وربما سماه الفعل. وينقسم إلى مبهم نحو: ضربت ضرباً، وإلى مؤقت نحو: ضربت ضربة وضربتين"<sup>(١٠)</sup>.

وقال ابن عقيل: "المفعول المطلق هو المصدر المنتصب توكيداً لعامله، أو بياناً لنوعه، أو عدده نحو: ضربت ضرباً، وسرت سير زيد، وضربت

---

(٨) الكتاب ٢٤/١، وانظر أيضاً الأصول في النحو: ١٩١/١.

(٩) الأصول في النحو ١٩١/١.

(١٠) شرح المفصل ١٠٩/١-١١٠.

ضربتین<sup>(١١)</sup>. وقال ابن هشام: "المفعول المطلق وهو المصدر الفضة المؤكد لعامله، أو المبين لنوعه أو لعدده كضربت ضرباً أو ضرب الأمير أو ضربتین<sup>(١٢)</sup>."

فالمفعول المطلق - كما ترى - مصدر مؤكد لعامله، أو مبين لنوعه، أو عدده. ومقتضى هذا الحد أن تخرج المصادر المرادفة بنوعيتها الملاقى في الاشتقاق وغير الملاقى في الاشتقاق من مثل "وتبتل إليه تبتيلاً"<sup>(١٣)</sup>، و"والله أنبتكم من الأرض نباتاً"<sup>(١٤)</sup>، وفرحت جذلاً، وقعدت جلوساً. أو نصير إلى التقدير بلا ضرورة ملجئة كما سيأتي عن الرضي. أو نعمل فيها العامل المذكور للاتفاق في المعنى العام، كما سيأتي عن المبرد وغيره، وهو مردود، لأن لكل لفظ معنى خاصاً به، فالجلوس غير القعود وإن كان يجمعهما معنى عام، والإنبات غير النبات، وإن كان يجمعهما معنى عام. وكذا القول في كل مترادف. والذي عليه سيبويه أن نباتاً وتبتيلاً وأمثالهما مصادر جاءت على غير أفعالها والمعنى واحد. قال: "باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل، لأن المعنى واحد. وذلك قولك: اجتوروا تجاوراً وتجاوزوا اجتواراً لأن معنى اجتوروا وتجاوزوا واحد. ومثل ذلك: انكسر كسراً، كُبد - ر انكساراً، لأن معنى كسر وانكسر واحد. وقال الله تبارك وتعالى: "والله أنبتكم من الأرض

---

(١١) شرح ابن عقيل ٥٥٧/١. والراجع عند النجاة اعتبار المصدر النوعي المضاف نائباً عن المصدر. قال السنياطي: "إن نحو هذا مما ناب فيه صفة - المصدر عنه" التصريح على التوضيح ٣٢٤/١. وقالوا يستحيل أن يفعل الإنسان فعل غيره. التصريح ٣٢٤/١ والنحو الوافي ١٦٩/٢، ١٧٥.

(١٢) شذور الذهب (٢٢٥).

(١٣) المزمّل (٨).

(١٤) نوح (١٧).

نباتاً" لأنه إذا قال أنبته فكأنه قال قد نبت"<sup>(١٥)</sup>. والمنقول عن سيبويه - عند الجمهور - أن هذه المصادر منصوبة بأفعال مضمرة دل عليها الظاهر. قال ابن يعيش: "منصوبة بفعل محذوف دل عليه الظاهر، وهو مذهب سيبويه"<sup>(١٦)</sup>.

والذي عليه المبرد أن هذه المصادر يعمل فيها الفعل المذكور لاتفاقها في المعنى: قال: "واعلم أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر، لأن الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه"<sup>(١٧)</sup>.

وذهب المازني والسيرافي إلى ما ذهب إليه المبرد<sup>(١٨)</sup>، وهو المختار عند ابن مالك<sup>(١٩)</sup> وهو الأولى عند الرضي: قال: "وهو أولى لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"<sup>(٢٠)</sup>. واختاره ابن هشام في قطر الندى، فقال في حد المفعول المطلق: "هو المصدر الفُضلة المسلط عليه عامل من لفظه كضربت ضربياً، أو من معناه كقعدت جلوساً"<sup>(٢١)</sup>.

وكلا الفريقين يتفق على شيء واحد وهو وجوب إعراب المرادف مفعولاً مطلقاً. فعلى الرأي الأول هو مفعول مطلق، وهو مصدر، وناصبه فعل مضمّر، وعلى الرأي الثاني هو مفعول مطلق، وهو مصدر، وناصبه الفعل المذكور.

---

(١٥) الكتاب ٢٩١/١-٢٩٢.

(١٦) شرح المفصل ١١٢/١، وانظر القضية في الكافية ١١٦/١، وهمع الهوامع ٩٤/٣، وحاشية على شرح الفاكهي ٨٨/٢، وشرح ابن عقيل ٥٦١/١.

(١٧) المقتضب ٧٣/١.

(١٨) انظر شرح المفصل ١١٢/١، وحاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى ٨٨/٢. وخالف في الهمع فنسب المبرد إلى فريق سيبويه ٩٤/٣.

(١٩) الكافية ١١٦/١.

(٢٠) الكافية ١١٦/١، وانظر حاشية على شرح الفاكهي ٨٨/٢.

(٢١) قطر الندى.

وعلى المذهب الأول يقتضي التقدير وهو ما لاتدعو إليه الضرورة، وعلى المذهب الثاني يقتضي تماثل المترادف في المعنى، وهو قول غير دقيق. وإذن فتلك قضية لا بد من حل لها، والحل - كما تصوره النحاة فيها بعد- هو إدراج هذا النوع من المصادر الجارية على غير أفعالها في مبحث النيابة عن المصدر، وهو الشائع في الكتب المتأخرة<sup>(٢٢)</sup>. وتصور النحاة هذا كالمستجير من الرمضاء بالنار، إذ كيف ينوب مصدر عن مصدر إلا إذا استقر في الأذهان أن المصدر الحقيقي هو المصدر المؤكد لعامله، وأما ما عداه فهو فرع عنه؛ وهذا أمر غير جائز ولا قائل به<sup>(٢٣)</sup>.

وما يقال في المرادف يقال مثله في المصادر النوعية، من مثل القهقرى والصماء والقرفصاء، فسيبويه يعدها مصادر يعمل فيها الفعل الذي قبلها، كما هو الظاهر في قوله: "قعد قعدت سوء، وقعد قعدتين لما عمل في الحدث عمل في المرة والمرتين وما يكون ضرباً منه، فمن ذلك قعد القرفصاء، واشتمل الصماء ورجع القهقرى<sup>(٢٤)</sup>". وقال ابن يعيش: "وأما رجع القهقرى، واشتمل الصماء، وقعد القرفصاء، فقد قال سيبويه إنها مصادر، وهي منصوبة بالفعل قبلها، لأن القهقرى نوع من الرجوع، فإذا تعدى إلى المصدر الذي هو جنس عام كان متعدياً إلى النوع إذ كان داخلاً تحته، وكذلك القرفصاء<sup>(٢٥)</sup>".

وقال بعض الكوفيين إنها منصوبة بأفعال مشتقة وإن لم تستعمل<sup>(٢٦)</sup> ورأى أبو العباس المبرد أنها أوصاف لمصادر محذوفة. قال ابن

---

(٢٢) انظر شرح ابن عقيل ٥٦١/١، وشرح الأشموني ٢١٠/١ وأوضح المسالك ٣٤/٢.

(٢٣) انظر التصريح ٣٢٨/١.

(٢٤) الكتاب ٢٤/١.

(٢٥) شرح المفصل ١١٢/١.

(٢٦) الكافية ١١٥/١ وقال في اللسان: "والقهقرى مصدر قهقر إذا رجع على عقبه" ٤٣٤/٦. وقال: "فإذا قلت قعد فلان القرفصاء، فكأنك قلت: قعد قعوداً مخصوصاً" ٣٣٩/٨. وقال: "فإذا قلت اشتمل الصماء، كأنك قلت اشتمل الشملة التي تعرف بهذا الاسم لأن الصماء ضرب من الاشتمال" ٢٣٩/١٥.

يعيش: "وقال أبو العباس: هذه حلى وتلقيبات وصفت بها المصادر ثم حذفت موصوفاتها، فإذا قال: رجع القهقري، فكأنه قال: الرجعة القهقري. وإذا قال: قعد القرفصاء فكأنه قال: القعدة القرفصاء<sup>(٢٧)</sup>. فإذا تحقق أنها مصادر فلا بد أن تدرج في المفعول المطلق لا في النائب عنه كما فعل ابن هشام في الشذور<sup>(٢٨)</sup>. وإذا تحقق أنها أوصاف فلا بد من إدراجها تمثيلاً مع تصور النحاة فيما ناب عن المصدر من صفة. والذي عليه الرضي أن مذهبي المبرد وبعض الكوفيين ضعيف، لأن الأول يقتضي أن تكون أوصافاً، وهي ليست كذلك، والثاني يقتضي أن يكون لها أفعال من جنسها لم تستعمل. ومعنى هذا كله ثبوت رأي سيبويه القائل بأنها مصادر نوعية تعمل فيها الأفعال قبلها<sup>(٢٩)</sup>، ولكن لما كانت هذه المصادر تعمل فيها أفعال من غير لفظها ولكنها من جنس ما تدل عليه، أدرجها النحاة فيما ينوب عن المصدر. ونياية المصدر عن المصدر أمر غير مقبول - كما أسلفنا - لأن هذه النيابة تقتضي بأن انتصاب النوعي فرع من انتصاب المؤكد ولا قائل به<sup>(٣٠)</sup>؛ ويبدو أن النحاة قد تصوروا فعلاً أن النوعي فرع عن المؤكد، والدليل على ذلك أنهم أدخلوا في حد المفعول المطلق المصدر النوعي الموصوف، مثل "ضربت ضرباً شديداً". وأدخلوا في باب النيابة المصدر النوعي الذي هو من جنس ما يدل عليه عامله، مثل "رجع القهقري" و"قعد القرفصاء"، وكذلك المصدر النوعي المضاف مثل "سرت سير زيد" و"فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر"، لأن الفاعل يستحيل أن

(٢٧) شرح المفصل ١١٢/١ وانظر الأصول في النحو ١٩١/١ والكافية ١١٥/١.

(٢٨) شذور الذهب (٢٢٦).

(٢٩) الكافية ١١٥/١.

(٣٠) التصريح ٣٢٨/١.

يفعل فعل غيره، كما تقدم عن السنباطي<sup>(٣١)</sup>. وقال الأستاذ عباس حسن: "وهم يقولون أيضاً أن المصدر النوعي إن كان مضافاً فالأصح اعتباره نائب مصدر لاستحالة أن يفعل الإنسان فعل غيره، وإنما يفعل فعله الصادر عنه<sup>(٣٢)</sup>. وهذا خلف من القول. فمقتضى الحد أن يدخل فيه المصدر النوعي بأقسامه كلها لا لشيء إلا لأنه مصدر، أو أن يغير الحد بحيث يقتصر إطلاق المفعول المطلق على المصدر المؤكد فقط. ثم نرى من أمرهم عجباً، فالمفعول المطلق الذي هو مصدر بمقتضى الحد يصير مصدرًا اقتصاراً على الغالب. قال ابن هشام: "وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرًا<sup>(٣٣)</sup> ثم ينحلّ إلى مصدر وغير مصدر. قال ابن هشام: "ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة، كـبَدَرْتُ أحسن السير واشتمل الصماء، وضريرته ضرب الأمير...<sup>(٣٤)</sup>. وقال الأشموني: "وقد ينوب عنه - أي عن المصدر - في الانتصاب على المفعول المطلق ما عليه، أي ما على المصدر دل، وذلك ستة عشر شيئاً...<sup>(٣٥)</sup> وقال في التصريح: "ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يـدـل عـلـى المـصـدـر من ....<sup>(٣٦)</sup>. وقال الدنوشري: "إطلاق المفعول المطلق على المصدر وعلى النائب عنه حقيقة عرفية<sup>(٣٧)</sup>. وقال الأستاذ عباس حسن: "المفعول

(٣١) انظر ما تقدم حاشية ص(٣).

(٣٢) النحو الوافي ١٦٩/٢، ١٧٥.

(٣٣) أوضح المسالك ٣٣/٢، وانظر في مثل ذلك في معجم النحو (٣٦١)، والتصريح ٣٢٥/١.

(٣٤) أوضح المسالك ٣٣/٢.

(٣٥) شرح الأشموني ٢١٠/١.

(٣٦) التصريح على التوضيح ٣٢٥/١.

(٣٧) التصريح على التوضيح حاشية ٣٢٦/١.



المطلق قد يطلق - أحياناً - على المصدر الأصلي المنصوب على المصدرية، وقد يطلق على ما ينوب عنه أحياناً أخرى<sup>(٣٨)</sup>. وقال: أيضاً "وَحَكَمَ هَذَا النَائِبُ - أي الأشياء التي تنوب عن المصدر - النصب دائماً، ويذكر في إعرابه أنه منصوب لنيابته عن المصدر المحذوف، أو منصوب لأنه مفعول مطلق. ولا يصح في الإعراب الدقيق أن يقال منصوب لأنه مصدر. ذلك لما أوضحناه من أنه ليس مصدراً للعامل المذكور، إذ مصدر العامل المذكور قد حذف وهذا نائب عنه ... فمن الواجب عدم الخلط بين المصطلحات، والتحرز من الخطأ في مدلولاتها. فعند إعراب المصدر الأصلي المنصوب نقول إنه مصدر منصوب أو مفعول مطلق منصوب كذلك. أما عند حذف المصدر الأصلي ووجود نائب عنه فنقول إنه نائب عن المصدر المحذوف منصوب أو مفعول مطلق منصوب، ولا يصح أن يقال مصدر"<sup>(٣٩)</sup>.

وكل ما تقدم يأباه مقام التعريف ويدعو إلى رسم جديد لحد المفعول المطلق. وقول عباس حسن "لا يصح أن يقال مصدر" يحتاج إلى تقييد، لأنه لا يسري على المرادف والنوعي، وإلا فكيف ننفي عن هذين اللونين مصدريتهما؟ وقوله "ولا يصح في الإعراب الدقيق أن يقال منصوب لأنه مصدر" ملحق بقوله الأول. وقد وقعت على كثير من المصادر المرادفة يقال في إعرابها إنها منصوبة على المصدر. قال ابن الأنباري: "قوله "وكل شيء أحصيناه كتاباً" كتاباً: منصوب على المصدر. وفي العامل فيه وجهان: أحدهما<sup>(٤٠)</sup>: أن يكون العامل

(٣٨) النحو الوافي ١٧٣/٢.

(٣٩) النحو الوافي ١٧٣/٢ وانظر أيضاً ١٧١/٢.

(٤٠) هو الرأي المنسوب إلى المبرد والمازني والسيرافي.

فيه أحصيناه وهو بمعنى كتبنا.

والثاني<sup>(٤١)</sup>: أن يكون قدر له فعل من لفظه دل عليه أحصيناه فكأنه قال:  
كتبناه كتاباً<sup>(٤٢)</sup>.

وقال في موضع آخر في إعراب "تبتيلاً" في قوله تعالى: "وتبتل إليه  
تبتيلاً": تبتيلاً منصوب على المصدر...<sup>(٤٣)</sup>. وقول عباس "فمن الواجب عدم  
الخلط... " مردود، لأن الخلط قائم مهما تحرز الدارس.

فالمفعول المطلق هو المصدر تارة، وهو المصدر وما ينوب عنه تارة ثانية،  
وهو المصدر اقتصاراً على الغالب تارة ثالثة، بله القول بالمصدر التأصل في  
المصدرية والنائب عنه. فمن الواجب إعادة النظر في حد المفعول المطلق، وهو أولى  
من التحرز وعدم الخلط بين المصطلحات، وهو ما سنأخذ به إن شاء الله.

أساس هذا الاضطراب الواقع في قولات النحاة القول بمصدرية المفعول  
المطلق، وحصر هذه المصدرية - أحياناً - في المحتمل للقليل والكثير - كما  
تقدم - وكما نلاحظ ذلك في ما قاله ابن القيم وهو: "وأما الظن فمصدر لا يثنى  
ولا يجمع إلا أن تزيد به الأمور المظنونة نحو قوله تعالى: "وتظنون بالله  
الظنون"، أي يظنون أشياء كاذبة؛ والظنون على هذا مفعول مطلق لا عبارة عن  
الظن الذي هو مصدر<sup>(٤٤)</sup>.

فالظن الذي هو مصدر هو الظن المحتمل للقليل والكثير، وأما النوعي  
فهو ليس بحقيقي. وإنما ينزل منزلة الحقيقي.

---

(٤١) هو الرأي المنسوب إلى سيبويه.

(٤٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٦٩.

(٤٣) بدائع الفوائد ٢/٩٨.

(٤٤) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٦٩.

وإذا صح أنه ينزل منزلة الحقيقي، فالمفعول المطلق هو الحقيقي وغيره، لأنه يصح إطلاقه على كليهما كما تقدم.

والواقع أن هذه المصدرية التي تشبث النحاة بها - فضلاً عما سقناه من أدلة دفعها - هي مصدرية غير حقيقية بما فيها المصدر المحتمل للقليل والكثير. بيان ذلك أن المفعول المطلق "هو الأثر الواقع بلفظ المصدر، وليس هو المصدر الذي هو التأثير. قال السيد أمير بادشاه: "المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر، أي الأثر لا المصدر الذي هو التأثير. قال: وإطلاق المصدر على المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين التأثير والأثر"<sup>(٤٥)</sup> وقال: "صرحوا بأن ما اشتمل عليه الفعل مطلقاً إنما هو التأثير، وإنما كون المفعول المطلق بمعناه مبني على عدم الفرق بين التأثير والأثر، فلزم وجود التأثير والأثر في كل مصدر جاء منه فعل<sup>(٤٦)</sup>. ثم قال: "قالوجه أن يقال أريد بالتأثير ما يعم الحقيقي وما نزل منزلته لمشاركته إياه في كونه نسبة بين الفاعل وحدث قام به بحيث صار فاعلاً لأجل قيامه"<sup>(٤٧)</sup>.

ومن مفارقات النحويين العجيبة حملهم أسماء على المصادر وجعلها مفاعيل مطلقاً، من مثل "ترباً" و"جندلاً". وظاهر قول سيبويه أنها منصوبة على المفعول به. قال سيبويه: "باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها، وذلك قولك: ترباً وجندلاً وما أشبه هذا، فإن أدخلت "لك" فقلت: ترباً لك، فإن تفسيرها ههنا كتفسيرها في الباب الأول، كأنه قال: ألزمك الله، وأطعمك الله ترباً وجندلاً، وما أشبه هذا من

(٤٥) التصريح على التوضيح ٣٢٤/١ حاشية وانظر حاشية على شرح الفاكهي ٨٤/٢.

(٤٦) التصريح على التوضيح ٣٢٣/١ حاشية.

(٤٧) التصريح على التوضيح ٣٢٣/١.

الفعل، فاخترزل ها هنا لأنهم جعلوه بدلاً من قولك: تربت يدك وجندلت. وقد رفعه بعض العرب فجعله مبتدأ مبنياً عليه ما بعده<sup>(٤٨)</sup>. وجزم الشلوبين بالنصب على المصدر<sup>(٤٩)</sup>، والأصح النصب على المفعول به<sup>(٥٠)</sup>.

رأيت مما مضى كيف أن مقولات الكثرة الكاثرة من النحاة لا تجري على نسق، وأن فيها ما يدفع بعضه بعضاً، وأن أفضل ما يستقر عليه حال المفعول المطلق أن يطلق على المسمى بلفظ المصدر وما ينوب عنه. وهو الأمر الذي سنأخذ به في نهاية البحث إن شاء الله. وهو ما انحلت إليه مقولات النحاة فيما تقدم. فإذا تحقق هذا صرنا إلى حد أدنى إلى الصواب وأبعد عن الاضطراب والتناقض.

### الإطار الثاني:

وهو الإطار الذي ينتظم مقولات الفريق القائل بصحة إطلاق المفعول المطلق على المصدر وغيره من غير الجهة التي انحلت إليها مقولات الفريق الأول، وإنما من جهة ثانية. فالأولى مبناها على اختلاف الأقوال وتعداد الآراء وكثرة المصطلحات، والثانية مبناها على أبحاث كلامية، وأخرى بلاغية. وكلام هذا الفريق يفضي إلى مد حدود دائرة المفعول المطلق بحيث تشمل كل ما كان غير موجود ثم وجد بفعل إيجاد، من مثل: "خلق الله السموات" و"أنشأت كتاباً" و"عملت صالحاً" وفعلت خيراً.

ويقف على رأس هذا الاتجاه عبدالقاهر الجرجاني وتابعه عليه ابن هشام في

---

(٤٨) الكتاب ١/١٨٦. وجواز الابتداء بالنكرة هنا لما فيه من معنى المنسوب وهو الدعاء وانظر

أيضاً المقتضب ٣/٢٢٢ تجد النصب على المفعول به. وانظر شرح المفصل ١/١٢٢.

(٤٩) حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى ٢/٨٨.

(٥٠) حاشية على شرح الفاكهي ٢/٨٨ والنحو الوافي ٢/١٩٢.

المغني. قال عبدالقاهر: "الأفعال على ضربين: معتد وغير معتد. فالمتعدى على ضربين: ضرب يتعدى إلى شيء هو مفعول به، كقولك: ضربت زيداً "زيداً" مفعول به، لأنك فعلت به الضرب ولم يفعله بنفسه، وضرب يتعدى إلى شيء هو مفعول على الإطلاق. وهو في الحقيقة كفعل، وكل ما كان مثله في كونه عاماً غير مشتق عن معنى خاص كصنع، وعمل، وأوجد، وأنشأ. ومعنى قولي من "معنى خاص" أنه ليس كضرب الذي هو مشتق من الضرب، أو أعلم الذي هو مأخوذ من العلم. وهكذا كل ما له مصدر، ذلك المصدر في حكم جنس من المعاني. فهذا الضرب إذا أسند إلى شيء كان المنصوب له مفعولاً لذلك الشيء على الإطلاق، كقولك: فعل زيد القيام، فالقيام مفعول في نفسه، وليس بمفعول به. وأحق من ذلك أن تقول: خلق الله الأناسي، وأنشأ العالم، وخلق الموت والحياة. والمنصوب في هذا كله مفعول مطلق لا تقييد فيه. إذ من المحال أن يكون معنى "خلق العالم" فعل الخلق به، كما تقول في: ضربت زيداً، فعلت الضرب بزید، لأن الخلق من خلق كالفعل من فعل. فلو جاز أن يكون المخلوق كالمضروب، لجاز أن يكون المفعول في نفسه كذلك حتى لا يكون معنى فعل القيام فعل شيئاً بالقيام، وذلك من شنع المحال<sup>(٥١)</sup>. وقال ابن هشام: "قولهم: في نحو "خلق الله السموات مفعول به. والصواب: أنه مفعول مطلق، لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، نحو قولك: ضربت ضرباً، والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيداً بقولك: به، كضربت زيداً. وأنت لو قلت: السموات مفعول، كما تقول الضرب مفعول كان صحيحاً. ولو قلت: السموات مفعول به، كما تقول زيد مفعول به لم يصح<sup>(٥٢)</sup> ثم قال: "المفعول به ما كان موجوداً قبل

(٥١) أسرار البلاغة ٣٤٠-٣٤١.

(٥٢) مغني اللبيب: ٦٦٠-٦٦١. وممن ذهب مذهب عبدالقاهر ابن الحاجب في الأمالي والزمخشري. المغني (٦٦١) والتصريح ٧٩/١.

الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الفاعل به فعلاً. والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده<sup>(٥٣)</sup>. وكلام عبدالقاهر ومن بعده ابن هشام، مبني على عدم التفريق بين حقيقة علم النحو، وحقيقة علم البيان (البلاغة)؛ فعلم النحو يبحث في الألفاظ من جهة وقوعها في التركيب صحة وفساداً، وعلم البيان يبحث في الألفاظ من جهة وقوعها في التركيب جمالاً وقبحاً، مروراً بعلم النحو<sup>(٥٤)</sup>. قال الزمخشري في علم النحو: "هو المراقبة المنصوبة إلى علم البيان"<sup>(٥٥)</sup>.

علم النحو إذن ليس علم المعنى، وإنما هو العلم الذي يحتفي بالمعنى من غير أن يجور هذا الاحتفاء على مقاصده الأصلية. وهي مقاصد مبناها على ملاحظة الألفاظ إعراباً وبناءً. وقد ساق ابن هشام عشر وجهات يدخل بها الاعتراض على المعرب منها: "أن يراعي - أي المعرب - ما يقتضيه ظاهر الصناعة، ولا يراعي المعنى. وكثيراً ما تزل الأقدام بسبب ذلك"<sup>(٥٦)</sup> ومنها "أن يراعي المعرب معنى صحيحاً، ولا ينظر في صحته في الصناعة"<sup>(٥٧)</sup> ومنها "أن يخرج على خلاف الأصل، أو على خلاف الظاهر لغير مقتضى لذلك"<sup>(٥٨)</sup>.

من أراد أن ينظر في النحو إذن فليُنظر إليه من جهة الأصل في وضعه ولا يحمل على أصل علم آخر، لأن في ذلك خلطاً، وإخراجاً للعلوم عن حقائقها الأصلية، ومقاصد علم النحو أساسها ضبط اللسان العربي وحمياته من اللحن.

---

(٥٣) مغني اللبيب (٦٦١).

(٥٤) انظر التعريفات (٢١، ١٠٥)، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢٣/١.

(٥٥) شرح المفصل ١٦/١.

(٥٦) مغني اللبيب (٥٢٧).

(٥٧) مغني اللبيب (٥٣٩).

(٥٨) مغني اللبيب (٥٩٩) وساق ابن هشام لكل جهة من الجهات أمثلة كثيرة، انظر المغني من ص (٥٢٧-٦٠٣).

وإذا كان الأمر كذلك "فالسّموات" و"الأناسي" و"كتاباً" و"الصالحات" في "خلق الله السموات" و"خلق الله الأناسي" و"أنشأت كتاباً" و"عملوا الصالحات" تجري مجرى زيد في "ضربت زيداً" وإن لم يقع عليها فعل الفاعل. لأن المفعول به - كما حده القوم - ما وقع عليه فعل الفاعل أو جرى مجرى الواقع؛ كضربت زيداً، وخلق الله السموات، وأنشأت كتاباً، وما ضربت زيداً.

وإذا ما أردنا البعد عن التسامح قلنا إن "زيداً" لم يقع عليه فعل الفاعل، وإنما وقع على الشخص المسمى به. وهذا يقتضي إعادة النظر في حد المفعول به الذي بنيت عليه مقارنة عبدالقاهر وابن هشام بين المفعول المطلق والمفعول به، وذلك أدنى إلى الانسجام مع منطق اللغة بعيداً عما يحدث في الخارج.

والقول بأن من شرط المفعول به وجوده في الأعيان، قولٌ ردّه الشيخ تاج الدين التبريزي في شرح الحاجبية فقال: "لا نسلم أن من شرط المفعول به وجوده في الأعيان قبل إيجاد الفعل، وإنما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء أكان موجوداً في الخارج نحو: ضربت زيداً، أو ما ضربته، أو لم يكن موجوداً في الخارج نحو: عدمت زيداً، وبنيت الدار. قال الله تعالى: "أعطى كل شيء خلقه"، فإن الأشياء متعلق لفعل الفاعل بحسب عقليته ثم قد يوجد في الخارج وقد لا يوجد، وذلك لا يخرج عن كونه مفعولاً. وقال تعالى: "وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئاً"<sup>(٥٩)</sup>.

وقال الشيخ شمس الدين الأصفهاني في شرح الحاجبية: "المفعول به بالنسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضي أن يكون موجوداً ثم أوجد الفاعل فيه شيئاً، فإن إثبات صفة غير الوجود يستدعي ثبوت الموصوف أولاً،

---

(٥٩) التصريح على التوضيح ٨٠/١ الحاشية.

وأما المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد، فلا يقتضي أن يكون موجوداً ثم أوجد فيه الفاعل الوجود، بل يقتضي أن لا يكون موجوداً، وإلا لكان تحصيل الحاصل<sup>(٦٠)</sup>، والذي ساقه عبدالقاهر وتابعه عليه ابن هشام له اتصال وثيق بأبحاث كلامية بحتة. وإنك لتلحظ هذا جيداً من جهة انتماء عبدالقاهر إلى أهل الكلام، ومن جهة الرد الذي ساقه الجمهور عليه، الذاهبون إلى أن العالم في "خلق الله العالم" مفعول به لا مفعول مطلق. قال في التصريح: "واحتج الجمهور الذاهبون إلى أن العالم مفعول به لا مفعول مطلق بأمر أولها: إنا قد نعلم العالم، وإن كنا لا نعلم أنه مخلوق لله تعالى إلا بدليل منفصل. والمعلوم مغاير للمجهول. فإذاً كون الله خالقاً للعالم غير ذات العالم.

وثانيهما: إنا نصف الله بالخالقية، فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم أن يكون الله تعالى موصوفاً بالعالم، كما أنه موصوف<sup>(٦١)</sup> بالخالقية العالم.

وثالثهما: أن نقول العالم ممكن، فلم يوجد إلا لأن الله أوجده وأحدثه وأبدعه، فلو كان إيجاد العالم وإحداثه نفس العالم لكان قولنا: العالم وجد. لأن الله أوجده جارية مجرى قولنا: العالم وجد، لأنه وجد فيكون ذلك تعليلاً للشيء بنفسه، ويرجع حاصله إلى أن العالم وجد بنفسه، وذلك نفي للصانع<sup>(٦٢)</sup>. وهكذا ضاعت اللغة وضاع منطقتها في ركاب من أبحاث الكلام. وهو أمر مرفوض في البحث اللغوي، إذ إن اللغة منطقتاً خاصاً بها منسجماً مع طبيعتها، وكذا تجد لكل علم منطقه الخاص، ولا يجوز حمل علم على علم إلا بالمقدار الذي لا يجوز على المقاصد الأصلية لكل علم.

### حصاد البحث:

(٦٠) التصريح على التوضيح ٨٠/١ الحاشية.

(٦١) في الأصل موصوفاً.

(٦٢) التصريح على التوضيح ٨٠/١.



يتركز حصاد هذا البحث في رسم حد جديد للمفعول المطلق تندرج تحته جميع مسائل المفعول المطلق، بحيث لا نعرف من مصطلحات المفعول المطلق غير مصطلح واحد هو المفعول المطلق. وهذا الحد الجديد منتزع من مقولات النحويين التي طرحناها فيما تقدم، ولكن مع ميل واضح إلى التوحيد، وبعد عن الاختلاف وتعدد الآراء، ووجوه التناقض، ومراعاة لمقاصد صناعة النحو الأصلية. والحد الذي تقدمه هو على النحو التالي: المفعول المطلق هو ما فعله الفاعل حقيقة أو حكماً غير مقيد بشيء. وهذا الحد من شأنه أن تندرج تحته كل مسائل المفعول المطلق التي نص النحويون على أنها مصادر تارة، ونائبة عن المصادر تارة ثانية، ومفاعيل مطلقة تارة ثالثة، ونائبة عن المفاعيل المطلقة تارة رابعة. وإليك هذه المسائل<sup>(٦٣)</sup>:

- ١- ما لم يفعله الفاعل حقيقة مثل: مات موتاً، وما ضربت ضرباً.
- ٢- المصدر المؤكد لعامله مثل: ضربت ضرباً.
- ٣- المصدر المرادف بنوعيه:
  - أ- الملاقي في الاشتقاق مثل: "وتبتل إليه تبتيلاً".
  - ب- غير الملاقي في الاشتقاق مثل: "قعدت جلوساً" و"فرحت جذلاً".
- ٤- المصدر العددي مثل: ضربته ضربتين، وما دل عليه مثل: ضربته مرتين.
- ٥- المصدر النوعي مثل: سرت سيراً حسناً. و"رجع القهقري، وقعد القرفصاء، واشتمل الصماء".

---

(٦٣) هذه المسائل واردة في غير كتاب نحوي، وقد اعتمدنا في رصدها على: شرح ابن عقيل، وشرح الأشموني، وأوضح المسالك، ومعجم النحو، وحاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى.

- ٦- اسم المصدر مثل: اغتسلت غسلاً.
- ٧- اسم الآلة: ضربته سوطاً.
- ٨- الضمير مثل: "لا أعذبه أحداً من العالمين".
- ٩- المشار إليه مثل: "ظننت ذلك الظن".
- ١٠- بعض المضافة إلى مصدر مثل: "أكرمته بعض الإكرام".
- ١١- كل المضافة إلى مصدر مثل: "فلا تميلوا كل الميل".
- ١٢- ما الاستفهامية مثل: ما تضرب زيداً.
- ١٣- ما الشرطية: ما شئت فاجلس.
- ١٤- ما دل على هيئة المصدر المحذوف: مات الجبان ميتة سوء.
- ١٥- صفة المصدر كسرت أحسن السير.
- ١٦- المصدر الذي حذف عامله جوازاً لقرينة لفظية أو معنوية مثل: "جلوساً طويلاً" أي جلست جلوساً طويلاً. وسعياً مشكوراً، أي سعيت سعياً مشكوراً.
- ١٧- المصدر الذي حذف عامله وجوباً ولا فعل له مثل: ويحه، ووبه، ووبله، ووبيه.
- ١٨- المصدر الذي حذف عامله وجوباً وله فعل مثل:
- أ- المصدر الواقع أمراً أو نهياً أو دعاءً أو مقروناً باستفهام توبيخي مثل: "اجتهاداً لا توانياً" و"سقياً" و"أتوانياً" وقد جد قرناؤك.
- ب- المصدر الذي حذف عامله، ودل على هذا العامل قرينة، وشاع استعماله مثل: حمداً، وشكراً، وصبراً لا جزعاً، وعجباً، وسمعاً وطاعة، وسحقاً، وبعداً.

ج- المصدر المسوق تفصيلاً لما قبله طلباً كقوله تعالى: "حتى إذا أنخنتموهم فشدوا الوثاق، فإما مناً بعد وإما فداء". أو خبراً كقول الشاعر:  
لأجهدنَّ فإمّا درء واقعة

تُخْشَى وإما بلوغ السؤل والأمل

د- المصدر الواقع فعله خبراً عن اسم عين لا اسم معنى<sup>(٦٤)</sup>، بشرط أن يكون مكرراً أو محصوراً مثل "زيد سيراً سيراً" و"ما زيد إلا سيراً" أو مستفهماً عنه مثل "سيراً" أو معطوفاً عليه مثل: "أنت فهماً ورشداً". فإن لم يكرر المصدر ولم يحصر جاز ذكر عامله وجاز حذفه مثل: أنت سيراً.

هـ- ١- المصدر المؤكد لنفسه، أي مؤكد للجمله التي قبله مثل: "له علي ألف عرفاً" أي اعترافاً.

٢- والمصدر المؤكد لغيره، وهو الواقع بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره. مثل: أنت ابني حقاً. يحتمل أن يكون ذلك حقيقة أو مجازاً.

و- المصدر الواقع بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر، وعلى معناه، وفيها ما يصلح للعمل في المصدر. بشرط أن يكون المصدر مشعراً بالحدوث ومراداً به التشبيه مثل: "لي سعي سعي الشاكرين". فإذا لم يستوف الشروط فالرفع على البديلية مثل: "له ذكاء ذكاء الحكماء". هذا كله يعرب مفعولاً مطلقاً. لأنه يصح أن يكون ما فعله الفاعل حقيقة أو حكماً غير مقيد بشيء. وكل ما

---

(٦٤) إن وقع خبراً لاسم معنى فعليك بالرفع. مثل "أمرك عجب عجب".

وقع تحت يدك ويصح أن تطلق عليه ما فعله الفاعل من قيد فأدرجه في المفعول المطلق ولا تتردد. وبهذا التوحيد نكون قد خلّصنا هذا الباب من كثرة المصطلحات، ورددنا فروع المفعول المطلق إلى أصل واحد. ونكون قد مهدنا طريق هذا الباب، بحيث يصير النظر فيه نظراً قاصداً لا مشقة فيه ولا إرهاق أو هذا هو الظن.

عامل المفعول المطلق: عامل المفعول المطلق إما أن يكون مصدراً أو فعلاً أو وصفاً مثل: "فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفوراً" و"كلم الله موسى تكليماً" و"والصافات صفاً"<sup>(٦٥)</sup>.

#### تثنية المصدر وجمعه:

المصدر نوعان: مبهم وهو المؤكد للفعل، ومختص أو مؤقت، ويراد به الدال على النوع أو العدد. فأما الأول فلم يجيزوا تثنيته أو جمعه باتفاق لأنه بمنزلة تكرير الفعل، الفعل لا يثنى ولا يجمع. ثم إنه اسم جنس محتمل للقليل والكثير. أما المصدر المختص العددي فيجمع ويثنى باتفاق لأنه ينزل منزلة ثمرة، وشجرة، وثمره. وأما المصدر النوعي فاختلف في تثنيته وجمعه والمشهور جواز تثنيته وجمعه. وظاهر قول سيبويه المنع، اختاره الشلوبين<sup>(٦٦)</sup> واحتج المجيزون بقوله تعالى: "ويظنون بالله الظنونا" غير أن الظنون في الآية قد تحمل على الظنون التي هي جمع اسم لا على الظن الذي هو مصدر، لذلك قال في بدائع الفوائد: "وأما الفعل أو ما فائدته

(٦٥) أوضح المسالك ٣٣/٢، ومعجم النحو (٣٦١).

(٦٦) انظر تسهيل الفوائد (٨٧)، وأوضح المسالك ٣٥/٢ وشرح ابن عقيل ٥٦٣/١، والتصريح على التوضيح (٣٢٩)، وشرح الأشموني ٢١١/١.

كفائدة الفعل من المصادر فلا يجمع ولا يستثنى، وقولهم إنما جمعت العلوم والأشغال لاختلاف الأنواع. بل يقال لهم: وهل اختلفت الأنواع إلا من حيث كانت بمثابة الأسماء المفعولة<sup>(٦٧)</sup>؟ وهو رأي وجيه.

وأما المصادر المثناة مثل: حنائِك، وليِّك، وسعديك ... إلخ فهي مصادر وردت بلفظ التثنية ويراد بها التكثير، وليس الاثني فقط<sup>(٦٨)</sup>.

### بين الحال والمفعول المطلق

من مقاصد هذا البحث التيسير، والتخفيف مما لا فائدة منه من غير خروج عن طرائق النحاة، ومناهجهم في النظر. فمن هذا الذي لا فائدة منه إدخالهم بعض المسائل في غير باب من أبواب النحو .. من ذلك قولهم إن ركضاً و"سعيًا" و"بغته" و"صبراً" و"مشياً" في "جاء زيد ركضاً" و"جاء زيد سعيًا" و"طلع بغته" و"قتله صبراً" و"مشى زيد مشياً" أحوال على التأويل بالوصف أي "راكضاً" و"ساعياً" و"مباغتهاً" و"مصبوراً" و"ماشياً". وهي مفاعيل مطلقة أيضاً. قال ابن القيم: "أما الحال فنحو: جاء زيد مشياً وسعيًا. تريد ماشياً وساعياً. وفيه قولان: أحدهما هذا، والثاني: أن الحال محذوف، ومشياً معمولها، أي يمشي مشياً<sup>(٦٩)</sup>."

وقال ابن هشام في باب المنصوبات المتشابهة: "ما يحتمل المصدرية والحالية: "جاء زيد ركضاً" أي يركض ركضاً، أو عامله على حد "قعدت جلوساً"، أو التقدير "جاء راكضاً"<sup>(٧٠)</sup>. والذي عليه سيبويه:

(٦٧) بدائع الفوائد ٨٤/٢، وانظر ٩٨/٢.

(٦٨) شرح المفصل ١١٨/١.

(٦٩) بدائع الفوائد: ٧٨/٢.

(٧٠) مغني اللبيب (٥٦١).

أن هذه المصادر تقع أحوالاً على التأويل بالوصف، ولا يقاس عليها<sup>(٧١)</sup>. وهو رأي الجمهور<sup>(٧٢)</sup>. ورأى سيبويه - كما ترى - في إجازته وقوع هذه المصادر أحوالاً على التأويل بالوصف، وأن قيد ذلك بالسماع - مخالف للأصل في الحال. فالحال هو الوصف الفضلة الدال على هيئة. والذي عليه المبرد والأخفش أن هذه المصادر منصوبة على المصدرية والحال عندهما في "طلع بغيته" هو العامل المحذوف لا بغيته لأن التقدير طلع يبغت بغيته<sup>(٧٣)</sup>.

وقول المبرد والأخفش يجري على الأصل في الحال وهو الوصف. وقولهم بأن الحال في "طلع زيد بغيته" هو يبغت لا بغيته يجري على ما يجري عليه الحال، فالحال يكون مفرداً وشبه جملة، وجملة. وهو هنا جملة.

وذهب السيرافي "إلى جواز أن يكون قولك أتانا زيد مشياً" مصدراً مؤكداً والعامل فيه أتانا، لأن المشي نوع من الإتيان"<sup>(٧٤)</sup>.

ومذهب السيرافي يشبه مذهب المبرد، فالمصدر منصوب على أنه مفعول مطلق، ولكن العامل فيه ليس من جنسه، وإنما هو العامل المذكور. وهذا الاختلاف بين المذهبين لا يخرج "ركضاً" في "جاء زيد ركضاً". من المفعول المطلق. وأما ابن مالك فقد ذهب مذهب سيبويه في أن هذه المصادر أحوال، وقال بالقياس عليها في ثلاثة مواضع:

الأول: أن يقع المصدر بعد أما.

---

(٧١) انظر الكتاب ٢١٨/١، وشرح المفصل ٥٩/٢.

(٧٢) أوضح المسالك ٨٢/٢.

(٧٣) المقتضب ٢٣٤/٢ وشرح المفصل ٥٩/٢ وشرح ابن عقيل ٦٣٢/٢.

(٧٤) شرح المفصل ٦٠/٢.

الثاني: أن يقع بعد اسم قرن بأل الدالة على الكمال.

الثالث: أن يقع بعد خبر شبه به مبتدؤه.

قال ابن مالك: "إذا وقع مصدر موقع الحال فهو حال، لا معمول حال محذوف، خلافاً للمبرد والأخفش؛ ولا يطرد فيما هو نوع للعامل. نحو: أتيتته سرعة خلافاً للمبرد، بل يقتصر فيه وفي غيره على السماع، إلا في نحو: أنت الرجل علماً، وهو زهير شعراً، وأما علماً فعالم<sup>(٧٥)</sup>. ومقتضى ما ذهب إليه سيبويه، وابن مالك، والجمهور، حصول اللبس، وتداخل بعض المسائل النحوية في غير باب من أبواب النحو، فضلاً عن جريان هذه الأحوال على خلاف الأصل في الحال. والأولى عندي هو مذهب أبي العباس المبرد والأخفش، لأنه يجرى على الأصل في الحال من جهة كونه وصفاً، ويجرى على ما يجرى عليه الحال في مجيئه جملة. فإن صادفك مصادر سيقت على النحو الذي بيناه لك فأعربها مفعولاً مطلقاً ولا تتردد، لأن المفعول المطلق - كما بينا - هو ما فعله الفاعل ويكون مصدرًا وغير مصدر. فإن قيل لك: إن هذه المصادر أحوال فقل إن الجملة هي الواقعة موقع الحال. والحال لا يكون مصدرًا، والمفعول المطلق لا يكون جملة<sup>(٧٦)</sup>. وأما قول ابن الحاجب من أن الجملة المحكية بالقول مفعول مطلق مطلق فقد رده ابن هشام في المغني فقال: "باب الحكاية بالقول أو مرادفه. فالأول نحو "قال إني عبد الله" وهل هي مفعول به أو مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في قعد القرفصاء": إذ هي دالة على نوع خاص من القول، فيه مذهبان، ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال: والذي غر الأكثرين أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في "علمت لزيد منطلق" وليس كذلك، لأن الجملة نفس القول،

(٧٥) تسهيل الفوائد (١٠٩)، وانظر أوضح المسالك ٨٢/٢، ومعجم النحو (١٦٤).

(٧٦) انظر حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى ٨٤/٢.

والعلم غير المعلوم. فافترقا. والصواب قول الجمهور، إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة، كما يخبر عن زيد من "ضربت زيدا" بأنه مضروب، بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح أن يخبر عنها بأنه مقودة لأنها نفس القعود. وأما تسمية النحويين الكلام قولاً فكتسميتهم إياه لفظاً، وإنما الحقيقة أنه مقول وملفوظ" (٧٧).

وقال ابن هشام في موضع آخر: "وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره أن المفعول المطلق يكون جملة؛ وجعل من ذلك نحو: "قال زيد عمرو منطلق" وقد مضى رده. وزعم أيضاً في "أنبأت زيدا عمراً فاضلاً" أن الأول مفعول به. والثاني والثالث مفعول مطلق، لأنهما نفس النبا. قال بخلاف الثاني والثالث في "أعلمت زيدا عمراً فاضلاً" فإنهما متعلقا العلم لا نفسه. وهذا خطأ، بل هما أيضاً منبأ بهما، لا نفس النبا. وهذا الذي قاله لم يقله أحد، ولا يقتضيه النظر الصحيح" (٧٨).

وأما القول بمجيء الحال مصدراً معرفاً كالعراك في بيت لبيد:

فأرسلها العراك ولم يذدها      ولم يشفق على نغص الدخال

فهو أضعف من القول بمجيء الحال مصدراً نكرة، لأنه يخالف الأصل في الحال من جهتين: من جهة أن الحال وقع مصدراً، والأصل فيه أن يكون وصفاً. ومن جهة أنه معرف، والأصل في الحال أن يكون نكرة. والنحاة أنفسهم حملوا هذا ومثله على الشذوذ. قال ابن يعيش: "قنصب العراك على الحال، وهو مصدر عارك يعارك معاركة وعراكاً، وجعل العراك في موضع الحال، وهو معرفة إذ كان في تأويل معتركة، وذلك شاذ لا يقاس عليه" (٧٩).

---

(٧٧) مغني اللبيب (٤١٢).

(٧٨) مغني اللبيب (٦٦١).

(٧٩) شرح المفصل ٦٢/٢.



## بين الحال والمفعول المطلق والمفعول له

وهذا لون آخر من المسائل المتداخلة في غير باب من أبواب النحو، ومقتضاها الدخول في باب واحد، حسراً للتشعب، وتلافياً للاضطراب. من ذلك ما قاله ابن هشام في المغني. قال: "ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله. من ذلك (يريكم البرق خوفاً وطمعاً) أي فتخافون خوفاً وتطمعون طمعاً، وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد إلا فيما استثنى، أو خائفين وطماعين، أو لأجل الخوف والطمع<sup>(٨٠)</sup> فالقول بأن "خوفاً وطمعاً" واقعان موقع الحال على التأويل بالوصف، مردود لما بيّناه من أن الاصل في الحال الوصف، ولا مانع هنا أن يكون الحال هو موضع الجملة.

وأما القول بأن هذين المصدرين مفعولان له، فمردود أيضاً لأن المفعول له هو المصدر القلبي، وهو علة الإقدام على الفعل، ويشترط في هذا المصدر أن يكون مقارناً للفعل في الوجود والفاعل فإن انخرم شرط من هذه الشروط خرج عن حد المفعول له وجر بحرف جر. كقوله تعالى: "ولا تقتلوا أولادكم من إملاق" أو قوله: "والأرض وضعها للأنام". والآية التي ساقها ابن هشام لا يصح أن يحمل "خوفاً" و"طمعاً". فلم يبق عندنا غير المفعول المطلق. ولا يقال: أن يريكم بمعنى يجعلكم ترون، والتعليل باعتبار الرؤية لا الإراءة، أو الأصل إخافة وإطماعاً<sup>(٨١)</sup>. لا يقال ذلك: لأن هذا التأويل لا تقتضيه الضرورة، وفيه بعد وتعسف. فيريكم غير ترون، والإخافة غير الخوف. نقول: خاف خوفاً ومخافة وخيفة. ونقول:

(٨٠) مغني اللبيب (٥٦٢).

(٨١) مغني اللبيب (٥٦٢). وانظر حاشية على شرح الفاكهي ٩٠/٢.

طمع طمعاً وطماعاً وطماعية. وأخاف: إخافة، وإخافاً<sup>(٨٢)</sup>.

فإذا وقفت على شيء مما توهمه النحاة محمولاً على غير باب من أبواب النحو من مثل ما أوردنا، فاعلم أن ذلك إخراج لأبواب النحو عن حقائقها، وهو أمر غير جائز، كأن النحو ميدان لإظهار المهارة العقلية وليس علماً يتعلم لضبط اللسان العربي. ولتعمل على رد هذه الأشياء المتوهمه إلى أقرب الأبواب إليها كما رددنا "ركضاً" في "جاء زيد ركضاً" إلى المفعول المطلق، لأن المفعول المطلق هو المصدر وغيره، والحال هو الوصف الدال على هيئة، وإذا كان لا بد من اعتبار الحال، فليكن موضع الجملة هو الحال. وكما فعلنا في "خوفاً وطمعاً" وهما مصدران محمولان على المفعول المطلق لا على المفعول لأجله لانخراط شرط من الشروط الواجب توافرها في المصدر حتى يصير مفعولاً لأجله، فضلاً عن عدم قبول هذين المصدرين لتسليط اللام عليهما؛ إذ الأصل في المفعول لأجله أن يقبل تسليط اللام عليه لأن ذلك هو أصله. قال ابن يعيش: "وأصله - أي المفعول له - أن يكون باللام<sup>(٨٣)</sup>. فإن قيل: وماذا تقول في "جاء زيد رغبة"، أي يرغب رغبة، أو مجيء رغبة، أو رغباً<sup>(٨٤)</sup>؟ قلت: إن المثال غير محدد معناه تحديداً قاطعاً، فهو يصلح أن يكون معناه جاء زيد لرغبة أو جاء زيد يرغب رغبة. فإن كان الأول فهو مفعول لأجله. وإن كان الثاني فهو مفعول مطلق، والجملة في محل نصب حال. والحال لا يكون مصدراً لما قدمنا. والأولى في هذا الضرب من الأمثلة أن يحمل على المفعول له لا على المفعول المطلق لأن الشروط اللازمة للنصب على المفعول له قد توافرت في المصدر، لأن الشروط جميعاً قد توافرت في المصدر من جهة أنه مصدر قلبي متحد مع فعله

---

(٨٢) انظر المعجم الوسيط خوف، طمع.

(٨٣) شرح المفصل ٥٢/٢.

(٨٤) مغني اللبيب (٥٦٢).

في الزمان والفاعل. وهو علبة الإقدام على الفعل، فضلاً عن قبوله تسليط اللام عليه، خلافاً للمفعول المطلق الذي لا يقبل تسليط اللام عليه. ألا ترى أن اللام لا تسلط على الضرب في قولنا: "ضرب زيد ضرباً" ولا في "ضربته سوطاً" ولا في "ضربته ضربتين" ولا في ظننت ذلك الظن"؟

\*\*\*

ما سلف بيانه هو ما توصلنا إليه؛ وعسى أن يكون فيه خير، وعسى أن يقع على وجه من وجوه الصواب؛ وإلا فحسبي النية الصادقة؛ ولكل امرئ ما نوى. والحمد لله أولاً وآخراً. والصلاة والسلام على رسول الله.

د. محمد حسن عواد

## مسرد المصادر والمراجع

### ١ - أسرار البلاغة:

تأليف عبدالقاهر الجرجاني. تحقيق ريتير. إستنبول. مطبعة وزارة المعارف  
١٩٥٤,

### ٢ - الأصول في النحو:

تأليف أبي بكر بن السراج. تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي. مطبعة  
النعمان بالنجف الأشرف ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

### ٣ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:

تأليف ابن هشام، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد. الطبعة  
الخامسة. دار إحياء التراث العربي. ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م، بيروت- لبنان.

### ٤ - بدائع الفوائد:

لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر الدمشقي المشهور بابن قيم الجوزية.  
عني بتصحيحه والتعليق عليه إدارة الطباعة المنيرية.

### ٥ - البيان في غريب إعراب القرآن:

تأليف أبي البركات بن الأنباري، تحقيق الدكتور طه عبدالحميد طه،  
مراجعة الأستاذ مصطفى السقا. دار الكاتب العربي للطباعة والنشر/  
القاهرة. ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

### ٦ - التعريفات:

تأليف السيد الشريف الجرجاني. دار الكاتب العلمية. طهران. الطبعة  
الأولى ١٣٠٦هـ.

٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:

تأليف جمال الدين محمد بن مالك. تحقيق الأستاذ محمد كامل بركات،  
دار الكاتب العربي للطباعة والنشر. ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.

٨- حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى:

تأليف ياسين بن زين الدين الحمصي. مطبعة مصطفى البابي الحلبي  
١٣٥٣هـ، ١٩٣٤م.

٩- شرح الأشموني على ألفية مالك:

تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي. الطبعة  
الأولى. ١٣٧٥هـ، ١٩٥٥م. بيروت - لبنان.

١٠- شرح التصريح على التوضيح:

تأليف خالد بن عبدالله الأزهرى، مطبعة عيسى البابي الحلبي. دون  
تاريخ.

١١- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:

تأليف ابن هشام. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد. المكتبة  
التجارية الكبرى. الطبعة العاشرة. ١٦٨٥هـ، ١٩٦٥م.

١٢- شرح ابن عقيل:

تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد. دون تاريخ.

١٣- شرح المفصل:

تأليف ابن يعيش. المطبعة المنيرية. دون تاريخ.

١٤ - قطر الندى وبل الصدى:

تأليف ابن هشام. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد. الطبعة الحادية عشرة. ١٣٨٣هـ، ١٩٦٣م. المكتبة التجارية الكبرى.

١٥ - الكافية:

لابن الحاجب (شرح الرضي الاسترياذي). دار الكتب العلمية.

١٦ - الكتاب:

تأليف سيبويه. منشورات مؤسسة الأعلي للمطبوعات. الطبعة الثانية. ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م. بيروت - لبنان.

١٧ - كشف اصطلاحات الفنون:

تأليف التهانوي. تحقيق الدكتور لطفي عبدالبديع، وزارة الثقافة والإرشاد/ القاهرة.

١٨ - المرتجل:

تأليف أبي محمد عبدالله بن أحمد المعروف بابن خشاب. تحقيق الأستاذ علي حيدر. دمشق. ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.

١٩ - معجم النحو:

تأليف الأستاذ عبدالغني الدقر. ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م. مطبعة محمد هاشم الكتبي.

٢٠ - مغني اللبيب عن كتب الأعراب:

تأليف ابن هشام الأنصاري. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد.  
مطبعة محمد علي صبيح. دون تاريخ.

٢١ - المقتضب:

تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المبرد. المجلس الأعلى للشؤون  
الإسلامية. القاهرة. تحقيق الأستاذ عبدالخالق عزيمة.

٢٢ - النحو الوافي:

تأليف الأستاذ عباس حسن. دار المعارف بمصر. الطبعة الثانية.  
١٩٦٣م.

٢٣ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:

تأليف جلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم، دار  
البحوث العلمية. الكويت. ١٣٩٧هـ، ١٩٦٧م.